

Winner

نصيحة خبير

أيمن خليل



يورو 2024

إسبانيا - ألمانيا

ربع نهائي اليورو - الجمعة 5.7

إسبانيا منتخب مفتح وقوي للغاية ولديه كادر من اللاعبين الشباب المتحمسين وقد أثبتوا ذلك حتى الآن وعلى العموم سيلعبون ضد منتخب ألمانيا القوي منظم البطولة

ستكون مباراة تكتيكية للغاية في النهاية سوف يفوز منتخب اسبانيا ويتأهل إلى النصف نهائي

2.50

فوز لـ إسبانيا.
بلعبة الـ Winner يسوي

البرتغال - فرنسا

ربع نهائي اليورو - الجمعة 5.7

فاز منتخب البرتغال بدور الثمن نهائي على سلوفينيا في مباراتها الأخيرة بركلات الترجيح بشق الانفس وتأهل إلى الدور ربع النهائي بقدر غير مرضية من جانبه

وسيقابل منتخب فرنسا، الذي لم يقدم إداءً مقنعاً رغم الوصول إلى الربع نهائي. وستكون مباراة مثيرة للاهتمام للغاية ولعبة رائعة في النهاية ستفوز فرنسا

2.25

فوز لـ فرنسا.
بلعبة الـ Winner يسوي

انجلترا - سويسرا

ربع نهائي اليورو - السبت 6.7

منتخب إنجلترا هو أحد المرشحين بالفوز باللقب بتشكيلة من اللاعبين المخضرمين والشباب الذين يلعبون كرة قدم هجومية وقوية للغاية

وسيقابل المنتخب ضد سويسرا الطموحة والمفاجئة للغاية حتى الآن. فريق من اللاعبين الشباب الجيدين والمؤهلين. المباراة ستكون هجومية سريعة وبالنهاية سيفوز المنتخب الإنجليزي

2.10

فوز لـ إنجلترا.
بلعبة الـ Winner يسوي

قد تختلف المعطيات، بما في ذلك النسب وقيم الفوائد. تحقق من البيانات قبل إرسال الرهان. لا توجد توصية في هذه المعلومات لملء النخبينات ممكنة أيا كانت. لا يتم نشر "النصائح" المختلفة نيابة عن المجلس. ولا يضمن المجلس صحتها. استخدام "النصائح" هو مسؤولية المشترك وحده

ممنوع البيع لمن هو تحت سن الـ 18

المصادقة بالقراءة الأولى على تعديل قانون

"مكافحة الإرهاب": "التعديل يمنح أجهزة إنفاذ القانون صلاحيات وامكانيات أكبر"

● المحامي طلب الصانع: "تعديل القانون جاء لقمع الصوت العربي المناهض للاحتلال"

لتحويل التعبير والحق في التعبير إلى جريمة، سواء تحت مسمى التحريض الذي كان في الماضي يجب أن يصل إلى مرحلة أثر عملي وفعلي، بمعنى أن يؤدي إلى نتائج عملية وفعلية خطيرة، وبالتالي الإدانة بتهمة التحريض كانت محدودة جداً، وكان هناك من يطالب بإلغاء هذا البند أصلاً.

وأضاف: "في التعديل المطروح الآن ليس مطلوباً إثبات بأن هذا التعقيب سيشكل تحريضاً ويؤدي إلى نتائج عملية بشكل جدي، وإنما إمكانية حدوث ذلك.

ووضح بأن روتمان لا يريد ملاحقة المستوطنين وإنما يريد استهداف المواطنين العرب على خلفية مواقفهم

ضد الاحتلال". وتابع المحامي طلب الصانع بالقول: "التعديلات هي استغلال للظروف الحالية وليست بسبب الظروف.

روتمان وبن غفير وسموريتش لا يؤمنون بالديمقراطية ولا بالحقوق الفردية والحقوق المدنية، فهؤلاء متطرفون من حيث التوجه والنهج، وهم أدينوا بالإرهاب ويطالبون بتصنيف من يتحدث عن حق المقاومة والاحتلال بالإرهابي، وهذا التوجه هو لكبح الصوت الذي يطالب بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، وكل هذا لا ينسجم مع الموقف اليميني المتطرف في إسرائيل، ومن أجل قمع هذا الصوت المناهض يتم تحويله إلى جريمة".

التماهي مع منظمة إرهابية، أو إذا كانت في ظروف العمل إمكانية أن يؤدي ذلك إلى عمل إرهابي". كما جاء في شرح التعديل: "التحريض لتنفيذ عمل إرهابي يمكن أن يكون



Photo by ABIR SULTAN/POOL AFP via Getty Images

بنشر دعوة مباشرة لتنفيذ عمل إرهابي، أو بواسطة نشر مدح أو تشجيع لعمل إرهابي، دعمه أو التماهي معه".

المحامي طلب الصانع:

"تعديل قانون مكافحة

الارهاب جاء لقمع الصوت

العربي المناهض للاحتلال"

من جانبه، قال المحامي طلب الصانع في حديث أدلى به لصحيفة بانوراما حول القضية: "التعديلات المطروحة جاءت

صادقت الهيئة العامة للكنيست، منتصف الأسبوع، بالقراءة الأولى على اقتراح تعديل قانون "مكافحة الإرهاب" - تعديل رقم 11، والمتعلق بمخالفة "التحريض

على الارهاب". وصوّت إلى جانب تعديل القانون، بالقراءة الأولى، 16 عضو كنيست، فيما صوّت ضده 3 أعضاء كنيست، وبالتالي تمت إحالة الاقتراح لبحثه في لجنة الدستور، القضاء والقانون. ووفقاً لمقترح التعديل "يتم خفض الاختبار التراكمي بخصوص علاقة نشر تحريضي وبين نتيجة النشر، بحيث يكون بدل أن تكون إمكانية فعلية بأن النشر التحريضي يؤدي إلى تنفيذ عمل إرهابي، يكفي أن يكون هنالك "احتمال معقول" لحدوث تلك النتيجة".

"التماهي مع منظمة إرهابية هو مخالفة جنائية"

بالإضافة إلى ذلك، يقترح تعديل القانون، أن "مخالفة جديدة بدون أساس تراكمي ممكن تسجيلها لكل من نشر منشوراً مؤيداً لمن نفذ عملية إرهابية وأدت إلى موت شخص ما، أو إذا دعمه أو تماهى معه". وجاء في شرح تعديل القانون: "التماهي مع منظمة إرهابية هو مخالفة جنائية، وإذا كان التماهي، كما هو مفصل في القانون، تم بشكل علني وبهدف

المصادقة بشكل نهائي على تعديل قانون

حماية المستهلك لمنع رفع أسعار المنتجات والخدمات الأساسية في فترة الحرب

من شحادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما

صادقت الهيئة العامة للكنيست، بالقراءة الثانية والثالثة، على اقتراح قانون حماية المستهلك - تعديل رقم 69، الذي تقدم به أعضاء الكنيست دافيد بيتان ويانون ازولاي وآخرون. صوّت إلى جانب التعديل 9 أعضاء كنيست، دون معارضة أو ممتنعين عن التصويت. ويقترح التعديل أنه في حال اعلان حالة الطوارئ واقتنع وزير الاقتصاد والصناعة أن هنالك خشية من قيام مسوقين باستغلال حالة الطوارئ من أجل رفع أسعار منتجات أساسية وخدمات أساسية، فإن الوزير مخول، بالتشاور مع وزير المالية، الإعلان عن باع أو مسوق كهذا أنه شخص يمارس نفوذاً غير عادلة. كما يقترح التعديل أن يحدد المسؤول عن حماية المستهلك والمسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية أنه في حال اعلان البند السابق، على أي خدمات أو منتجات يسري البند المقترح. وجاء في شرح تعديل القانون: "في حالات الطوارئ، بما في ذلك الوضع الأمني الخاص الذي تمر به الدولة منذ السابع من أكتوبر 2023، هناك حاجة لتدخل القانون من أجل منع استغلال سيء للوضع لرفع أسعار منتجات أساسية أو خدمات أساسية، من أجل ضمان توفر هذه المنتجات والخدمات لكل الجمهور في فترة الطوارئ". وجاء في شرح تعديل القانون أيضاً: "التعديل لقانون حماية المستهلك يضيف بنداً خاصاً بمنع المسوق من تفعيل تأثير غير عادل من طرفه بواسطة رفع الأسعار لخدمات أو منتجات أساسية في فترة الطوارئ".

المصادقة بالقراءة الأولى على إمكانية تقسيط دفع المخالفات

صادقت الهيئة العامة للكنيست، منتصف الأسبوع، بالقراءة الأولى على تعديل قانون مركز جباية المخالفات، بمبادرة من وزير القضاء ياريف ليفين. ويتيح تعديل القانون تقسيط مبالغ المخالفات لعدد من الأقساط قبل اعتبارها "ديوناً"، وقبل زيادة قيمة المخالفة بسبب التأخير بالدفع. يشار إلى أنه في الوضع الراهن، بإمكان الشخص تقسيط قيمة المخالفة، فقط في حال مرور موعد الدفع، إلا أنه يضاف للمبلغ النهائي دفع زائد بسبب التأخير بالدفع. ويتيح التعديل في القانون، بعد المصادقة عليه بشكل نهائي، بالقراءة الثانية والثالثة، تقسيط المبلغ قبل إضافة زيادة التأخير.

ويتيح القانون بعد تعديله تقسيط مبالغ مخالفات لا تزيد عن 50 ألف شقيل وأيضاً ديون معينة لم يكن سابقاً بالإمكان تقسيطها. والحديث يدور عن مخالفات شرطة، مخالفات تتعلق بحيازة "الكنابيس"، مخالفات إدارية وغيرها.